ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (05)، عدد (02)، 2019، ص: 178- 199

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

مكافحة الفقر المدقع في الدول النامية بين المتحقق والمأمول

Fighting extreme poverty in developing countries Between Achieved and Expected

جامعة المسيلة (الجزائر)

عبد الحميد قطوش*، guettouche82@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/09/25 **تاريخ القبول:** 2019/11/28 **تاريخ النشر:** 2019/12/17

ملخص

تضمنت هذه الدراسة عرض وتقييم لمدى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض نسبة الفقر المدقع في الدول النامية بحلول عام 2015 إلى نصف ما كانت عليه عام 1990، وإمكانية تحقيق هدف إنهائه بحلول عام 2030، فمن خلال الإحصائيات المستقاة من البنك الدولي يمكن القول أنه قد تم تحقيق تقدم ملموس تجاه الحد من الفقر خلال العقود الماضية، ففي عام 2011 بلغ العالم الهدف الأهم من الأهداف الإنمائية للألفية وهو خفض نسبة الفقر المدقع إلى نصف ما كانت عليه عام 1990، أي قبل أربع سنوات من الأجل المحدد، لكن رغم هذا التقدم إلا أن عدد من يعيشون في فقر مدقع حول العالم مازال مرتفعا بدرجة غير مقبولة، فالتحديات مازالت قائمة أمام إنهاء الفقر المدقع. ومن خلال نماذج الإتجاه العام المقدرة تبين أن نسبة الفقر المدقع سوف تقل عن 3% خلال عام 2030، أي أن الوتيرة المعتادة قبل 2015 في مكافحة الفقر المدقع على مستوى جميع مناطق العالم سوف تؤدي إلى تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في الوصول إلى نسبة فقر مدقع في حدود 3% عالميا. كما أن هذه النتائج تتوافق مع ما جاء في رسالة مجموعة البنك الدولي لعام 2019.

الكلمات المفتاحية

الفقر المدقع ؛ الأهداف الإنمائية للألفية ؛ أهداف التنمية المستدامة ؛ الدول النامية.

تصنيف JEL: I31 ؛ I38 ؛ E24 ؛ E25

Abstract

The study contains presentation and assessment of the achievement extent of the millennium development first goal, which is the reduction of extreme poverty ratio in developing countries by 2015 to the half it has been in 1995 as well as finishing it by the year 2030. Through International Bank statistics, it can be said that there have been a remarkable progress to put an end to extreme poverty during the last decades. In 2011, the world had reached the important goal, which was the reduction of extreme poverty to the half of it in 1990, before four years of the appointed time. However, the number of the extremely poor is still unacceptably high and challenges to end extreme poverty still exist. During 2030, the rate of poverty will be reduced under 3% means the usual pace to fight poverty will lead to fulfill the first goal of sustainable development that is the reduction of poverty to 3%. Moreover, these results correspond with the content of International Bank group 2019 message.

Keywords

extreme poverty ; millennium development goals ; sustainable development goals; developing countries .

JEL Classification Codes : I31 ; I38 ; E24 ; E25

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: guettouche82@yahoo.fr

I. مقدمة:

الفقر... ظاهرة شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والمتخصصين، سواء بها أو بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، وتعد من أهم المشكلات التي تواجهها المجتمعات الإنسانية وحكوماتها، وهي محل تفسير العديد من النظريات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ارتبطت بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى التشريد والنزوح والهجرة والقهر وفقدان الأوطان. كما أن الأديان السماوية أولت اهتماما كبيرا لها، وبالذات من حيث ارتباطها بتركز الثروة لدى الأغنياء وسعيهم الدائم للهيمنة على أموال الفقراء، وهو ما ركزت عليه النظريات الاجتماعية التي درست هذه الظاهرة.

والمتتبع لظاهرة الفقر في العصر الحديث يجد أنها ترتبط بمجموعة من القضايا المتعلقة بالتنمية والسياسات الاقتصادية الكلية، كما ترتبط أيضا تاريخيا بممارسات النظام العالمي الجديد، الذي جاء في ظاهره ليدعم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنه ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر من خلال العجز المتنامي في مجال تلبية الحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم المعاصر.

إن النظام العالمي الجديد يشهد تصاعدا في موجة العولمة الاقتصادية التي بدأت مظاهرها في السبعينات من القرن العشرين، حيث عمق هذا الوضع من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، بسبب عدم وجود تكافؤ للتنافس التجاري بينهما، مما أدى إلى تعطيل فرص التطور الصناعي بالدول النامية، ولأن النظام الاقتصادي الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة دعم سياسة الخصخصة واقتصاد السوق الحرة، فقد وجدت دول العالم النامي نفسها أمام حتمية التحول نحو النظام الرأسمالي، في إشارة واضحة إلى القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لفترة طويلة من الزمن، وتشريد الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي التي يفرضها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

إن الانتقال النظامي لهذه الدول قد تم بطريقة عشوائية ومتسرعة، الأمر الذي أدى إلى تحول معظم هذه الدول من عصر احتكار الدولة إلى احتكار الأفراد والشركات الكبرى، وفي بعض الأحيان إلى الشركات الدولية العملاقة متعددة الجنسيات.

1. الإشكالية:

بهدف القضاء على الفقر في العالم، قدمت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة نوعين من الأهداف، أولهما الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة *MDGs*، الذي التزمت من خلاله الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 189 دولة سنة 2000 بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، والتي تنص على ثمانية أهداف يأمل تحقيقها بحلول العام 2015، أهمها الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، لتصل إلى نصف ما كانت عليه في 1990، أما النوع الثاني من الأهداف فهو أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث قام أكثر من 150 من قادة العالم إلى عقد قمة تاريخية في سبتمبر 2015 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، من أجل اعتماد خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة بشكل رسمي، حيث أن هذه الخطة – التي وافقت عليها الدول الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة والتي تحمل عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030" – تتألف من 17 هدفا و169 غاية للتنمية المستدامة.

وقد حدد الفاتح من جانفي 2016 التاريخ الرسمي لبدء سريان الخطة، كما "تعتبر الأهداف الجديدة فريدة من نوعها من حيث أنها تدعو جميع البلدان، الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرخاء، والعمل في الوقت نفسه على حماية كوكب الأرض. وتدرك هذه الأهداف أن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، وتتصدى في الوقت نفسه لمعالجة تغير المناخ وحماية البيئة"[(1)].

من خلال ما سبق يمكننا أن نطرح السؤال الرئيسي التالي:

*** ما مدى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض نسبة الفقر المدقع في الدول النامية بحلول عام 2015 إلى نصف ما كانت عليه عام 1990، وما هي إمكانية تحقيق هدف إنهائه بحلول عام 2030؟**

من خلال السؤال الأساسي للإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

أ. ما المقصود بالأهداف الإنمائية للألفية، وإلى أي مدى تم تحقيق أهم هدف فيها والمتعلق بالقضاء على الفقر المدقع؟

ب. ما هي أهم المناطق التي استطاعت تحقيق هدف تخفيض الفقر المدقع بحلول عام 2015؟

ج. ما هي خريطة المناطق العالمية التي مازالت تعاني من الفقر المدقع والجوع؟

د. ما المقصود بأهداف التنمية المستدامة 2030، وما هي الحلول الممكنة لتحقيق الهدف الأول المتعلق بإنهاء الفقر بكل أشكاله بحلول عام 2030؟

2. الفرضيات: للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يتم وضع الفرضيتين التاليتين:

أ. حققت جميع مناطق الدول النامية الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض نسبة الفقر المدقع بحلول عام 2015 إلى نصف ما كانت عليه عام 1990؛

ب. إذا واصلنا بنفس الوضع والوتيرة المعتادة في معالجة الفقر المدقع قبل 2015، سيتمكن العالم من القضاء عليه بحلول عام 2030.

3. المنهج المستخدم: بغرض الإجابة على السؤال المطروح، ومحاولة لاختبار مدى صحة الفرضيتين تم استخدام:

أ. المنهج الوصفي: من خلال تقديم وصف عام حول تطور ظاهرة الفقر في جميع مناطق البلدان النامية، وتحليل قيم المؤشرات المستخدمة في قياس الفقر في جميع مناطق البلدان النامية؛

ب. المنهج الاستقرائي: من خلال تقدير نسبة الفقر المدقع لعام 2030 في كل منطقة من مناطق الدول النامية، قصد الوقوف على مدى إمكانية تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع، وذلك ببناء نماذج الاتجاه العام لكل منطقة على حدى، وقد أخذت الفترة الممتدة ما بين 1990 و2015.

II.الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع الفقر، نذكر منها:

1. **عدنان داود العذاري وهدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010. حيث قام الباحثان بتحليل مؤشرات الفقر في المنطقة العربية، وذلك من خلال مناقشة كل مجموعة من المؤشرات على حدى (متغيرات مؤشرات السكان، متغيرات مؤشرات الدخل، متغيرات المؤشرات التعليمية، متغيرات المؤشرات الصحية) وذلك باستخدام متغير تابع في كل مرة من المتغيرات الثلاث (متغير عدد السكان الفقراء الذين يقل دخلهم عن 1 دولار، متغير عدد السكان الفقراء الذين يقل دخلهم عن 2 دولار ومتغير فجوة الفقر)، باستخدام أربعة نماذج وهي: الخطية، الخطية بالتحويل اللوغاريتمي المزدوج، النصف لوغاريتمي المعكوس والشبه لوغاريتمي، وفي كل مرة يتم تقدير واختبار النموذج المناسب لكل متغير تابع مع مجموعات المتغيرات المستقلة كلا على حدى.
2. **سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008. تم من خلال هذه الدراسة تفسير ظاهرة الفقر، ولاسيما في الوطن العربي، والآليات الاقتصادية التي تعيد إنتاجه، في ظل السياسات الاقتصادية الكلية غير الرشيدة، فضلا عن تقديم النقد في إطاره الاقتصادي لبعض برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في الاقتصاديات العربية خلال

الربع الأخير من القرن الماضي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن القراءة المتأنية للفلسفة الاقتصادية في معظم البلدان العربية، ولا سيما ما يرتبط بالاقتصاديات الكلية، تعد أحد أهم أسباب ضياع فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما خلال عقود التزايد المتسارع في الموارد النفطية، مما ترتب عليه تزايد التباين والفقر في البلدان العربية. وقد ساعد التأصيل التاريخي الحديث لهذه العوامل على سيادة نمط نظام الحكم في معظم البلدان العربية، إذ بالرغم من اختلاف أسلوب إدارة الدولة بين الجمهورية والملكية، إلا أن هناك اتفاقا عاما على تقييد تداول السلطة، وحصر اتخاذ القرار لدى فئة يتركز عندها رأس المال بصورة أو بأخرى، مما قادها إلى حالات استبدادية أفقدت من المجتمع مفهوم الديمقراطية، وأستبعد المهمشون من المساهمة في اتخاذ القرار، مما ترتب عليه ابتعاد القرار الاقتصادي على الصعيد الوطني عن فرص الكفاءة الانتاجية والتنافسية المؤدية إلى تزايد النمو في الثروة العربية وعدالة توزيعها.

3. **فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014. تناولت الباحثة بالتحليل والقياس واقع الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية التي تم تطبيقها، من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009، والبرنامج الخماسي للفترة 2010- 2014، ومدى فعالية السياسات المنتهجة لمكافحة هذه الظاهرة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نقاط أهمها:
   - توجد علاقة بين التنمية البشرية والحد من الفقر، وبالتالي فإن الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية؛
   - السياسات الاقتصادية في الجزائر أدت إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن بعض سمات هذه الظاهرة (مشكلة السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية والدخل) والتي تساهم إسهاما كبيرا في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر لا تزال موجودة في المجتمع الجزائري؛
   - سياسة التضامن الوطني في الجزائر تساهم في الإعانة المباشرة للفقراء ولو بشكل محدود، كما يساهم صندوق الزكاة في خفض معدلات الفقر لكن بشكل محدود؛
   - أهم المتغيرات المؤثرة في الفقر في الجزائر حسب النموذج القياسي المقدر هي:
   - نسبة إجمالي الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي، ونسبة الاعتماد على استيراد الأغذية، بالإضافة إلى نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي.

ما يميز الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها، هي أنها ركزت على منطقة الوطن العربي عامة والجزائر بصفة خاصة، كما أن هذه الدراسات عالجت تطور الفقر في هذه المناطق قبل 2015، وقد جاءت هذه الدراسة لتكمل الدراسات السابقة، من خلال التركيز على تطور الفقر في جميع مناطق العالم، بإعتبار أن إنهاء الفقر هو هدف عالمي، بالإضافة إلى إعتماد فترة أطول تتمثل في مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عام 2030.

III.الإطار النظري للدراسة

سنحاول الإجابة على السؤال الرئيسي وإختبار مدى صحة الفرضيتين من خلال التعرض للعناصر التالية:

1. مدخل مفاهيمي لظاهرة الفقر؛
2. تطور ظاهرة الفقر في الدول النامية خلال الفترة 1981 – 2015؛
3. أهداف التنمية المستدامة 2030 وإمكانية تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع.

1. مدخل مفاهيمي لظاهرة الفقر:

أ. تعريف الفقر: من بين التعريفات المختلفة للفقر نجد هناك ما هو ضيق، وما هو واسع يشمل أبعادا متعددة، نستعرضها كما يلي:

أ-1- التعريف الضيق للفقر: يركز هذا النوع من التعاريف على الجانب الكمي فقط، والمتمثل أساسا في نقص الدخل الفردي وعدم كفايته في تلبية مختلف الاحتياجات الأساسية. ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

- **التعريف الأول:** "الفقر هو حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، وبمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد أو الأسرة يعيش ضمن إطار الفقر إذا كان الدخل المتأتي له غير كاف للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها"[2].

- **التعريف الثاني:** "الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"[3].

- **التعريف الثالث:** "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة"[4].

- **التعريف الرابع:** "الفقر هو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء في ذلك الأفراد أو الشعوب"[5]، وهذا التعريف وضع معيارا فاصلا بين الفقر والغنى يتمثل أساسا في إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية.

أ-2- التعريف الواسع للفقر: يركز هذا النوع من التعاريف على أن الفقر لا يمكن اعتباره نقصا في الدخل الفردي وعدم كفايته في تلبية مختلف الاحتياجات الأساسية فقط، بل هو أوسع من ذلك، فهو يعبر على قصور القدرة الإنسانية التي تتسع لتشمل حقوق المواطنة أيضا، وحسب أمارتيا سن (*Amartya Sen*) فإنه فسر القدرة الإنسانية بأنها "حرية الأشخاص بالتمتع للوصول إلى نوع من الحياة اللائقة مثل الوظائف الاجتماعية، وتعليم وصحة أفضل، وطول عمر"[6]، وقد إعتبر *Sen* أن "حياة الشخص كتوليفة من الأفعال والحالات أو النشاطات التي تتفاوت مع جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية، فضلا عن أهمية المواطنة في الانتفاع من الفرص الاقتصادية"[7].

ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

- **التعريف الأول:** الفقر هو "فقدان القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى من الرفاهية الإنسانية المستحقة للإنسان، من بينها الاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق المواطنة من خلال المشاركة الفاعلة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقدرة على التأثير فيها"[8].

- **التعريف الثاني:** الفقر هو ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق من الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية"[9].

- **التعريف الثالث:** "الفقر يشمل تلك العوامل التي تعزز تحكم الفرد على الموارد كالحفاظ على الصحة الجيدة والقدرة على القراءة والكتابة"[10].

من خلال ما سبق من تعريفات للفقر يتبين أنه لا يوجد تعريف موحد وهذا راجع لاختلاف الزوايا التي ينظر بها لهذه الظاهرة، غير أننا يمكن أن نعطي تعريفا شاملا وعاما للفقر بأنه:

حالة من الحرمان بشقيه المادي والمعنوي، فالمادي يتمثل أساسا في مستوى الدخل إذا كان لا يكفي لتلبية أدنى الاحتياجات والمتطلبات الضرورية التي تبقي الفرد على قيد الحياة، بالإضافة إلى انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الوضع الصحي والتعليمي والسكني، أما الشق المعنوي فيتمثل أساسا في التهميش بكل صوره كالحرمان من الحقوق الإنسانية والتمثيل السياسي والحرمان الثقافي...إلخ.

ب- أنواع الفقر:

لقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث أن تضع أنواعا محددة لظاهرة الفقر، غير أنها اختلفت حسب أسس التصنيف، كما يلي:

ب-1- أنواع الفقر حسب درجاته:

يقسم الفقر حسب درجاته إلى الأنواع التالية:

- **الفقر المدقع:** وهو الحالة التي يكون فيها الدخل المتاح للإنسان غير كاف لإشباع حاجاته الأساسية من الغذاء فقط، وهذا قصد تأمين عدد من السعرات الحرارية التي تجعله قادرا على مواصلة حياته.

- **الفقر المطلق:** وهو الحالة التي يكون فيها الدخل المتاح للإنسان غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية (اللباس والتعليم والصحة والسكن).

- **فقر الرفاهية:** وهو الحالة التي تفتقر فيها بعض الفئات الاجتماعية إلى المنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة مقارنة ببعض الفئات الاجتماعية الأخرى التي تتمتع بهذه المنجزات، حيث أننا نجد هذا النوع من الفقر بدرجة كبيرة في المجتمعات المتطورة.

ب-2- أنواع الفقر حسب العوامل المسببة له:

أوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر والتي صنفت حسب العوامل المسببة له، إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما:[11]

- **فقر التكوين:** حيث يمثل هذا النوع مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية / الفسيولوجية، والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة، والتي تمثل قصوراً في القدرات الشخصية للأفراد، والعوق الاجتماعي – النفسي ممثلاً في الأنوثة مقارنة بالذكورة، الشباب مقارنين بالأطفال وبكبار السن والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها.

- **فقر التمكين:** وهو النوع الذي يعتبر فقر مؤسسي، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية إحتياجات الناس أو – وهو المهم – تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على إستثمارها.

2. تطور ظاهرة الفقر في الدول النامية خلال الفترة 1981 – 2015:

يرى الخبراء أن الغالبية الكاسحة من الدول النامية مازالت تحكم بنظم تسلطية أو بديمقراطية شكلية، وهو ما أفرز غياب الديمقراطية، الذي يعد السبب الجوهري لعدم تحقيق التنمية، وبالتالي تفشي ظاهرة الفقر. وسنتعرض من خلال هذا العنصر لتطور ظاهرة الفقر على مستوى الدول النامية لمعرفة مدى انتشارها.

أ. تطور ظاهرة الفقر على مستوى الدول النامية خلال الفترة 1981 – 2008:

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتطرق إلى تطور ظاهرة الفقر على مستوى الدول النامية خلال الفترة الممتدة بين 1981 و2008، وذلك بالتركيز على الجانب الكمي المتمثل في الإحصائيات الخاصة بهذه الظاهرة.

أ-1- عرض وتحليل بيانات تطور ظاهرة الفقر على مستوى الدول النامية خلال الفترة 1981- 2008:

سيتم التعرض إلى تطور ظاهرة الفقر على مستوى الدول النامية خلال الفترة 1981- 2008، من خلال إحصائيات البنك الدولي [12]، حول التقدم المحرز للبلدان النامية في مكافحة الفقر المدقع، والتي أجريت على 130 دولة نامية، أي ما يقارب 90% من سكان العالم النامي، والموضحة بالجدول (1)، كما يلي:

الجدول(1): نسبة (%) وعدد (المليون نسمة) السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم في البلدان النامية للفترة 1981-2008

المنطقة	1981		1990		2005		2008	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
شرق أسيا والمحيط الهادئ	77,2	1096,5	56,2	926,4	17,1	332,1	14,3	284,4
الصين	84,0	835,1	60,2	683,2	16,3	211,9	13,1	173,0
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	1,9	8,2	1,9	8,9	1,3	6,3	0,5	2,2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	11,9	43,3	12,2	53,4	8,7	47,6	6,5	36,8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	9,6	16,5	5,8	13,0	3,5	10,5	2,7	8,6
جنوب آسيا	61,1	568,4	53,8	617,3	39,4	598,3	36,0	570,9
إفريقيا جنوب الصحراء	51,5	204,9	56,5	289,7	52,3	394,9	47,5	386,0
المجموع	52,2	1937,8	43,1	1908,6	25,1	1389,6	22,4	1289,0
المجموع باستثناء الصين	40,5	1102,8	37,2	1225,5	27,8	1177,7	25,2	1116,0

المصدر: مجموعة بحوث التنمية، المرجع السابق، ص4. (أنظر الملحق رقم (2)).

يتبين من خلال الجدول (1) أن 1,94 مليار نسمة أي ما يعادل 52,2% من سكان العالم النامي كانوا يواجهون فقرا مدقعا ويعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم سنة 1981، ليصبح خلال سنة 1990 ما يقارب 1,91 مليار نسمة أي ما يعادل 43,1%، لينخفض إلى 1,3 مليار نسمة أي بما يعادل 22,4% خلال سنة 2008، ولتوضيح هذه النسب أكثر يمكن عرضها بالشكل (1)، كما يلي:

الشكل (1): معدلات الفقر في العالم النامي للفترة 1981-2008

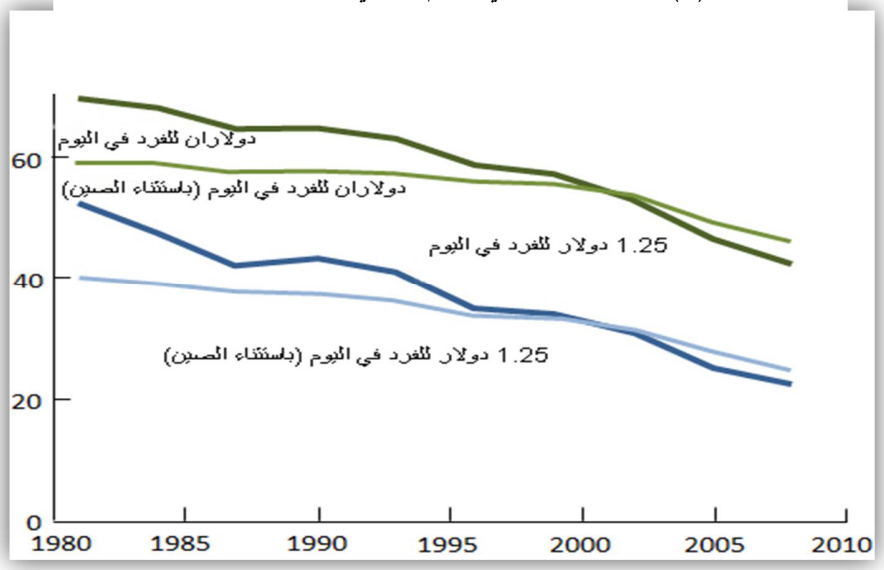

المصدر: البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2013، http://web.worldbank.org

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن الفضل في تراجع هذه النسبة يعود إلى تراجع نسبة الفقر في الصين خلال هذه الفترة، فلو استثنينا الصين سوف نجد أن عدد الفقراء تزايد بين 1981 و2008 من 1102,8 مليون شخص إلى 1116,0 مليون شخص، رغم أن النسبة تبين أن هناك تراجعا من 40,5% إلى 25,2%، لكن في الحقيقة حدث هناك ارتفاع، فالعبرة هنا بالعدد لا النسبة، التي يعود سبب تراجعها إلى زيادة عدد السكان الإجمالي خلال الفترة المذكورة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر.

كما يظهر من خلال الجدول (1) أن بعض المناطق شهدت انخفاضا حادا في معدلات الفقر، وبالمقابل نجد مناطق أخرى شهدت ارتفاعا في عدد الفقراء، يمكن توضيحه كما يلي:

- **منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ:** انخفضت نسبة من يعيشون على أقل من 1,25 دولار للفرد في اليوم في شرق آسيا والمحيط الهادئ إلى 14,3% في عام 2008 مقابل 77,2% في عام 1981، ويرجع سبب هذا الانخفاض الكبير بوجه خاص إلى تراجع عدد الفقراء في الصين، حيث انخفض عددهم بـ 662,1 مليون شخص بحلول عام 2008 مقارنة بعددهم عام 1981، وهو تقريبا التوقيت الذي بدأت فيه الصين فترة الإصلاح في البلاد، أما عدد الفقراء في باقي دول شرق آسيا والمحيط الهادئ باستثناء الصين فقد تراجع بـ 150 مليون شخص فقط سنة 2008 مقارنة بعددهم سنة 1981.

- **منطقة إفريقيا جنوب الصحراء:** ارتفع عدد الفقراء في إفريقيا جنوب الصحراء، الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم من 204,9 مليون نسمة سنة 1981 إلى 386 مليون نسمة سنة 2008.

- **منطقة جنوب آسيا:** انخفض معدل الفقر من 61,1% إلى 36% خلال الفترة ما بين 1981 و2008، إلا أن العدد الكلي للفقراء لم ينخفض وبلغ تقريبا 571 مليون نسمة سنة 2008.

أما بقية المناطق، والمتمثلة في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تراجعت فيها نسب وأعداد الفقراء، لكن بأقل حدة.

كما تظهر البيانات المرفقة بتقرير البنك الدولي أن 2,58 مليار نسمة أي ما يعادل 69,6% من سكان العالم النامي كانوا يواجهون فقرا مدقعا ويعيشون على أقل من 2 دولار في اليوم سنة 1981، ليصبح خلال سنة 1990 ما يقارب 2,86 مليار نسمة أي ما يعادل 64,6%، لينخفض إلى 2,47 مليار نسمة أي بما يعادل 43% خلال سنة 2008. وعلى مدى الفترة ككل، كان هناك انخفاض بسيط فقط في عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم، حيث انخفض عددهم إلى 2.47 مليار نسمة في عام 2008 مقابل 2,58 مليار في عام 1981، رغم أن العدد قد ارتفع ثم انخفض خلال هذه الفترة، وانخفض بشكل كبير منذ عام 1999، عندما كان يعيش 2.94 مليار نسمة على أقل من دولارين للفرد في اليوم.

أ-2- تقييم تطور الفقر على مستوى الدول النامية خلال الفترة 1981- 2008:

إن ما يلاحظ من خلال نتائج البنك الدولي هو أن كلا من نسبة الفقر وعدد الفقراء خلال الفترة 1981 و2008 تميزت عموما بالتراجع والانخفاض في الدول النامية، لكن هذا الانخفاض متفاوت من منطقة لأخرى، فنجده انخفض بشكل كبير في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وهذا منطقي بحكم تواجد دول انتهجت سياسات ناجحة لتخفيض الفقر مثل الصين، كما نجده انخفض بأقل حدة في باقي المناطق، وهذا الانخفاض راجع لإلتزام البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 189 دولة سنة 2000 بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة *MDGs* والتي تنص على ثمانية أهداف يأمل تحقيقها بحلول العام 2015 وهي:[13]

- القضاء على الفقر المدقع والجوع، لتصل إلى نصف ما كانت عليه في 1990؛

- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- تقليل وفيات الأطفال؛
- تحسين الصحة النفاسية؛.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛
- كفالة الاستدامة البيئية؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتعليقاً على ذلك، قال "مارتن رافاليون"، مدير مجموعة بحوث التنمية ورئيس الفريق الذي توصل لهذه الأرقام: "لقد حقق العالم النامي تقدما ملحوظا في مكافحة الفقر المدقع، وأثبت أنه مرن وقادر على مقاومة الأزمات الاقتصادية الأخيرة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط، ولكن حتى في ظل المعدل الحالي للتقدم، فإن عدد الفقراء المدقعين سيكون في حدود مليار شخص فقط بحلول عام 2015، وهذا الارتفاع فوق معدل الفقر البالغ 1,25 دولار للفرد في اليوم يشير إلى استمرار تعرض الفقراء للمعاناة في العالم"[14].

وتستخدم هذه التقديرات – التي تقوم مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي بتحديثها كل بضع سنوات – على نطاق واسع في مجال التنمية الدولية.يُشار هنا إلى أن خط الفقر الدولي الرسمي الذي حدده البنك الدولي يبلغ 1,25 دولار للفرد في اليوم، وهو متوسط خطوط الفقر في 10 إلى 20 من بلدان العالم الأشد فقراً ، ولكل بلد خط فقر خاص به، وتميل البلدان الغنية إلى أن تكون لديها خطوط أعلى، كما ينظر البنك الدولي إلى خطوط أخرى، مثل دولارين للفرد في اليوم وهو خط الفقر المتوسط لجميع البلدان النامية.

ب. تطور ظاهرة الفقر على مستوى الدول النامية خلال الفترة 2010 – 2015:

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتعرض إلى تطور ظاهرة الفقر على مستوى الدول النامية خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2015، بالإضافة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ب-1- عرض وتحليل بيانات تطور ظاهرة الفقر على مستوى الدول النامية خلال الفترة 2010- 2015:

سيتم التعرض إلى تطور ظاهرة الفقر على مستوى الدول النامية خلال الفترة 2010- 2015 من خلال إحصائيات البنك الدولي، والموضحة بالجدول (2)، كما يلي:

الجدول (2): نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام 2011

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2015
شرق آسيا والمحيط الهادئ	11,2	8,6	7,2	3,6	2,3
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	2,4	2,1	1,9	1,6	1,5
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6,1	5,7	4,7	4,6	3,9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2,3	2,7	2,7	2,6	4,2
جنوب آسيا	24.6	19,8	18,2	16,1	-
إفريقيا جنوب الصحراء	46,5	45	43,7	42,4	41

المصدر: البنك الدولي، تاريخ الإطلاع: 18 سبتمبر 2019،
https://data.albankaldawli.org/topic/poverty?view=chart

من خلال الجدول(2) نلاحظ أن نسبة الفقر المحسوبة على أساس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم انخفضت في جميع مناطق الدول النامية خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2015، ما عدا منطقة

الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي سجلت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وقد سجلت ارتفاعا بين سنتي 2013 و2015 من 2,6% إلى 4,2%. كما أن هذا الانخفاض النسبي كان كبيرا في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة جنوب آسيا، حيث بلغ متوسط الانخفاض السنوي في المنطقة الأولى حوالي 2,22%، أما المنطقة الثانية فبلغ فيها معدل الانخفاض السنوي حوالي 2,83%.

ولمزيد من التوضيح سنقوم بعرض كل منطقة على حدى – حسب ما جاء في التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2016 – كما يلي:

– منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: رغم التقدم الذي أحرزته إفريقيا خلال العشر سنوات الماضية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر، إلا أن هذه المنطقة مازالت تواجه تحديات كبيرة، أهمها انخفاض أسعار السلع الأولية عالميا، وكذا المخاطر الأمنية المرتبطة بالمنطقة. وقد انخفض معدل النمو في إفريقيا إلى 3% سنة 2015، مقابل 4,5% سنة 2014، وهي أبطأ وتيرة له منذ عام 2009، وقد أدى هذا التباطؤ إلى تعميق تحدي الحد من الفقر، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90دولار للفرد في اليوم 41% سنة 2015.

– **منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ:** حقق معدل النمو الاقتصادي بهذه المنطقة تراجعا طفيفا من 6,8% عام 2014 إلى 6,5% عام 2015، ويرجع هذا الانخفاض إلى تباطؤ النمو في كل من الصين واندونيسيا وماليزيا ومنغوليا، وقد سجلت معدلات الفقر المدقع بهذه المنطقة تراجعا بشكل أسرع من أي منطقة أخرى، حيث وصلت إلى 2,3% عام 2015 بعدما كانت 80% سنة 1981، لكن رغم إحرازها لهذا التقدم الكبير إلا أنه لا يزال حوالي 90 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، و250 مليون آخرين مهددون بالسقوط في براثن الفقر المدقع نتيجة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والأمراض والصدمات الاقتصادية.

– **منطقة أوروبا وآسيا الوسطى:** بدأت النجاحات الكبيرة في الحد من الفقر التي تحققت خلال العقد الماضي في التآكل، وتوقف تقاسم الرخاء في الكثير من البلدان، بسبب ضعف النمو العالمي وحالة الغموض التي تحيط بالسياسات نتيجة لاستفتاء بريطانيا على الانسحاب من عضوية الاتحاد الأوروبي، واستمرار التوترات الجيوسياسية وأزمة اللاجئين معا في إعاقة تعافي المنطقة. حيث يعيش نحو 14% من سكان المنطقة (أكثر من 66 مليون نسمة) في أوضاع الفقر، من بينهم حوالي 19 مليونا يعيشون على أقل من 2,5 دولار للفرد في اليوم، وهو خط الفقر المدقع بالنسبة للمنطقة.

– **منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:** بعد عشر سنوات من النمو الاقتصادي القوي والشامل للجميع، وجدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نفسها تعاني من تباطؤ اقتصادي للعام الخامس– مع توقع استمراره لفترة –، وهو ما يهدد المكاسب الاجتماعية التي حققتها المنطقة بشق الأنفس، حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 2,5 دولار للفرد في اليوم، وهو حد خط الفقر المدقع في المنطقة، من 24,5% عام 2003 إلى 11% عام 2013، وقد تم إنتشال حوالي 76 مليون شخص من براثن الفقر، لكن رغم هذه المكاسب إلا أنه لا يزال حوالي 39% من السكان معرضين للفقر، كما تباطأت وتيرة الزيادة في حجم الطبقة الوسطى.

– **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمر بمرحلة انتقالية، ولا تزال أعمال العنف مستمرة في العراق وليبيا وسوريا واليمن، كما يستضيف العراق ولبنان والأردن ملايين النازحين والمشردين، كما تمضي مصر وتونس في تعزيز بيئاتهما السياسية، ويقوم الأردن والمغرب أيضا بإجراء إصلاحات لنظام الإدارة الرشيدة والحوكمة وإصلاحات اقتصادية، وتواجه دول مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من استقرارها، تحديات جراء انخفاض أسعار النفط، كما تشرع في تنفيذ إصلاحات لتنويع اقتصاداتها، ولا يزال الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة بلا تغيير إلى حد كبير، مع إندلاع أعمال العنف من حين لآخر.

ويعيش حوالي 4,2% من السكـان في فقر مدقع، لكن إمكانية الوقوع في براثن الفقر مرتفعة نظرا لأن 53% من السكان يعيشون على 4 دولارات أو أقل للفرد في اليوم.

- **منطقة جنوب آسيا:** لا تزال منطقة جنوب آسيا هي الأسرع نموا في العالم رغم تراجع التدفقات الرأسمالية الوافدة، وارتفاع معدل التضخم، وبدء ضعف التحويلات القادمة من البلدان المصدرة للنفط، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 6,8% عام 2014 إلى 7% سنة 2015، وقد كان معدل النمو قويا بوجه خاص في الهند التي مازالت تتصدر معدلات الأداء بين بلدان الأسواق الصاعدة الكبيرة، وقد ترجم النمو القوي بمنطقة جنوب آسيا إلى تراجع معدلات الفقر وتحقيق تحسينات كبيرة في مجال التنمية البشرية، حيث قدرت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم بنحو 16,1% عام 2013، لكن ما يزال مئات الملايين يعيشون فوق حد الفقر بقدر طفيف، وحوالي 200 مليون شخص يعيشون في أحياء عشوائية، ويفتقر نحو 500 مليون شخص للكهرباء، كما تعاني بلدان كثيرة في المنطقة من وجود أشكال مفرطة من الإقصاء الاجتماعي وفجوات ضخمة في البنية التحتية، وزيادة معدلات عدم المساواة، وهو ما يشكل تحدي كبير للمنطقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

"وتظهر أحدث التقديرات أنه في عام 2012، كان 12,7% من سكان العالم يعيشون على 1,90 دولار للفرد في اليوم أو أقل، نزولا من 37% عام 1990، و44% عام 1981، ويعني هذا أنه في عام 2012 كان 896 مليون شخص يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم، بالمقارنة مع 1,95 مليار شخص عام 1990، و1,93 مليار شخص عام 1981"[(15)].

ب-2- تقييم مدى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية للفترة 1990- 2015:

بهدف معرفة مدى تحقق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض نسبة الفقر المدقع بحلول عام 2015 إلى نصف ما كانت عليه عام 1990، سنستعرض الجدول التالي، الذي يظهر مقارنة - بالإحصائيات المتعلقة بنسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم - بين ما هو مأمول من انخفاض في نسبة الفقر المدقع (نصف ما كانت عليه عام 1990) وما تحقق فعلا (سنة تحقيق الهدف).

الجدول (3): نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام 2011

المنطقة	1990	نصف 1990	سنة تحقيق الهدف	2015
شرق آسيا والمحيط الهادئ	61,3	30,65	29,7 (2002)	2,3
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	5,2	2,6	2,4 (2010)	1,5
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	14,8	7,4	6,9 (2008)	3,9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6,2	3,1	3,1 (2005)	4,2
جنوب آسيا	47,3	23,65	19,8 (2011)	-
إفريقيا جنوب الصحراء	54,7	27,35	-	41

المصدر: البنك الدولي، تاريخ الإطلاع: 18 سبتمبر 2019.

https://data.albankaldawli.org/topic/poverty?view=chart

من خلال الجدول (3) يتبين أن جميع المناطق حققت الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية ما عدا إفريقيا جنوب الصحراء، هذه الأخيرة سجلت نسبة فقر قدرت بـ 41% سنة 2015، في حين أن المأمول تحقيقه هو 27,35%، أي أنها لم تحقق الهدف المتعلق بتخفيض نسبة الفقر إلى النصف. وما يلاحظ من هذه الإحصائيات أن هذا الهدف تحقق في باقي المناطق قبل أربع سنوات من الأجل المحدد له، أين نجده تحقق سنة 2002 في شرق آسيا والمحيط

الهادئ، وهي أسرع منطقة في تحقيق هذا الهدف، أما المناطق المتبقية فكانت متفاوتة في سنوات تحقيق الهدف بين 2005 و2011.

"وتظهر أحدث التقديرات أنه في عام 2015 كان 10% من سكان العالم يعيشون على 1,90 دولار للفرد في اليوم أو أقل، مقابل 11% عام 2013، و36% عام 1990"[16].

إن ما يمكن قوله هو أنه قد تم تحقيق تقدم ملموس تجاه الحد من الفقر خلال العقود الماضية، ففي عام 2011 بلغ العالم الهدف الأهم من الأهداف الإنمائية للألفية وهو خفض نسبة الفقر المدقع إلى نصف ما كانت عليه عام 1990، أي قبل أربع سنوات من الأجل المحدد، لكن رغم هذا التقدم إلا أن عدد من يعيشون في فقر مدقع حول العالم مازال مرتفعا بدرجة غير مقبولة، فالشوط مازال طويلا والتحديات مازالت قائمة أمام إنهاء الفقر المدقع.

ب-3- خريطة توزيع الجوع على مستوى العالم:

سنتعرض من خلال هذه النقطة إلى خريطة توزيع الجوع على المستوى العالمي، باعتباره يمثل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، حيث يعبر الجوع عن: "حالة من عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأغذية طوال فترة تمتد على مدى سنة على الأقل، ويعرّف بعدم كفاية مستوى المتناول من الأغذية لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية"[17].

يبين الشكل (3) خريطة توزيع الجوع على مستوى العالم، حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة *FAO*، خلال الفترة 2014 – 2016.

الشكل(2): خريطة توزيع الجوع (نقص التغذية المزمن) على مستوى العالم

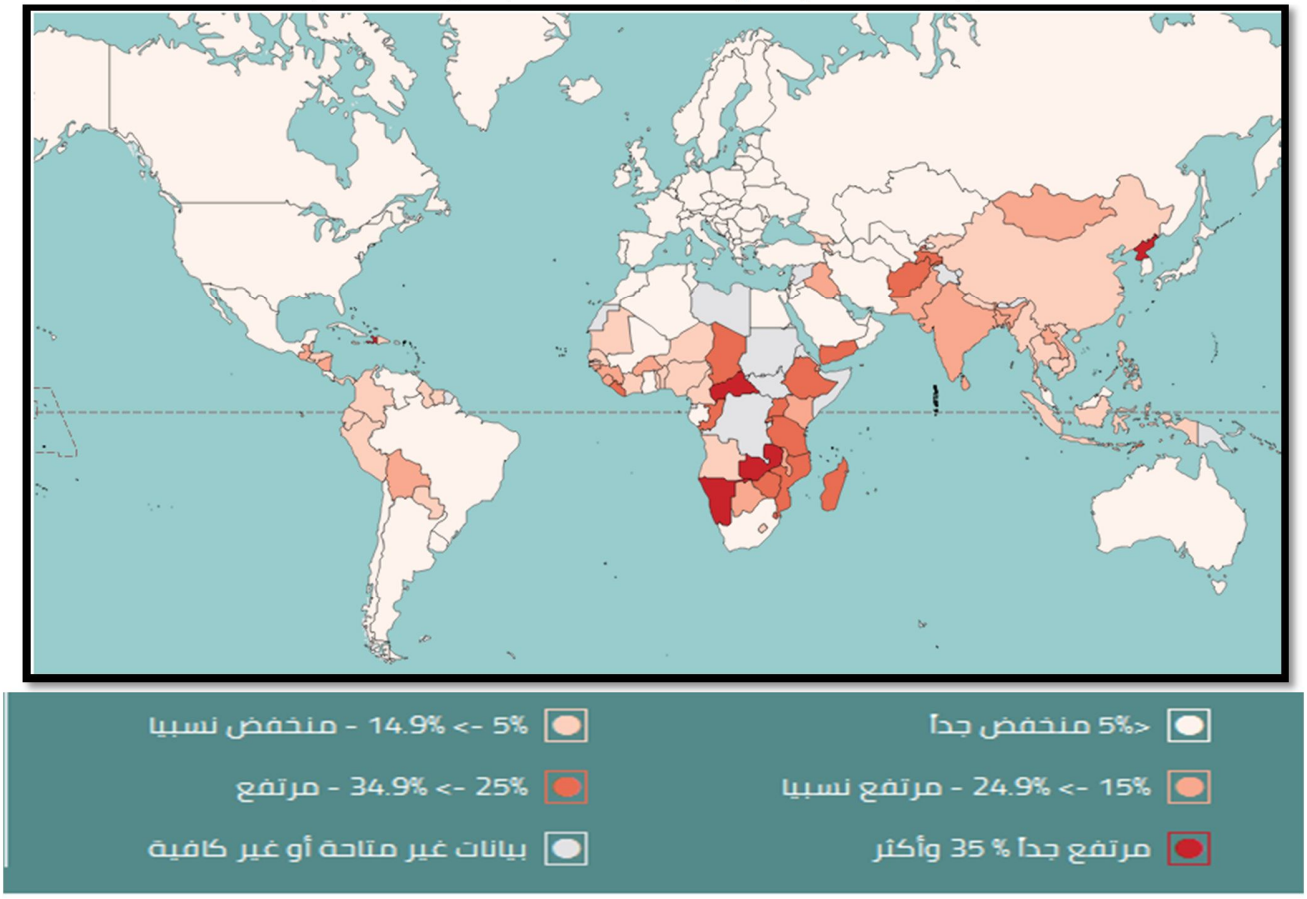

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير لحالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015، المرجع السابق.

يتبين من خلال الخريطة أن نسبة الجوع مرتفعة جدا في ثلاث دول إفريقية هي: ناميبيا (42,3%) وزامبيا (47,8%) وجمهورية إفريقيا الوسطى (47,7%)، كما نجد أيضا دولة هايتي الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، حيث وصل بها نسبة من يعانون نقص التغذية حوالي 53,4% من إجمالي السكان. أما نسبة الجوع المرتفع والمرتفع نسبيا، الذي تتراوح نسبته بين 15% و34,9%، فنجده يتمركز في مناطق الجنوب الشرقي من إفريقيا مثل زمبابوي (33,4%) والموزمبيق (25,3%)، كما نجد دول إفريقية أخرى موزعة ما بين وسط وغرب إفريقيا مثل: الكونغو وتشاد وبركينافاسو وغينيا وغينيا بيساو، بالإضافة إلى بعض الدول الآسيوية كالهند (15,2%) وباكستان (22%) ومنغوليا (20,5%)، كما نجده في قارة أمريكا بكل من بوليفيا (15,9%)، ونيكاراغوا (16,6%) وغواتيمالا (15,6%). أما نسبة الجوع المنخفض فنجده متمركز تقريبا في شرق وجنوب شرق آسيا مثل الصين (9,3%) وأندونيسيا (7,6%)، كما نجده متمركزا أيضا في غرب إفريقيا مثل موريتانيا (5,6%) وكوت ديفوار (13,3%)، بالإضافة إلى منطقة غرب أمريكا الجنوبية مثل البيرو (7,5%) والاكوادور (10,9%). أما باقي الدول والمتمثلة في دول شمال إفريقيا ودول الخليج وأوروبا وأستراليا وأمريكا الشمالية وشرق وجنوب أمريكا الجنوبية ودولة جنوب إفريقيا وبعض دول قارة آسيا كاليابان وماليزيا، فإن نسبة الجوع بها منخفضة جدا، أي تقل عن 5%.

من خلال قراءة الخريطة يتبين أن الدول الأكثر جوعا هي التي تقع في وسط وجنوب إفريقيا، وكذا الدول الواقعة في غرب آسيا، بالإضافة إلى دول غرب أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي.

3. أهداف التنمية المستدامة 2030 وإمكانية تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع:

تعتبر إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة نقطة البداية لأهداف التنمية المستدامة، حيث تم تحقيق في ظل الأهداف الإنمائية للألفية عدة إنجازات، أهمها الهدف المعني بالفقر والجوع، أين انخفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 1,9 مليار عام 1990 إلى 836 مليون عام 2015، كما شهدت بلدان نامية تحسنا كبيرا في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، لكن رغم ذلك إلا أن التقدم كان متفاوتا عبر المناطق والبلدان، ولا تزال هناك ثغرات كبيرة، فالفقر والجوع مازالا منتشرين بشكل كبير، كما أن تغير المناخ يؤثر حاليا في كل بلد وفي كل قارة، ويتضرر الأكثر فقرا وضعفا أكثر من غيرهم، هذا ما دفع بأكثر من 150 من قادة العالم إلى عقد قمة تاريخية في سبتمبر 2015 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك من أجل اعتماد خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة بشكل رسمي، حيث أن هذه الخطة – التي وافقت عليها الدول الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة والتي تحمل عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030" – تتألف من 17 هدفا و169 غاية للتنمية المستدامة، وقد حدد الفاتح من جانفي 2016 التاريخ الرسمي لبدء سريان الخطة.

أ. عرض أهداف التنمية المستدامة 2030:

يوجد 17 هدفا لخطة التنمية المستدامة 2030، يمكن عرضها كما يلي:[18]

- **الهدف الأول:** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- **الهدف الثاني:** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- **الهدف الثالث:** ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- **الهدف الرابع:** ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- **الهدف الخامس:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛
- **الهدف السادس:** ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛
- **الهدف السابع:** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

- **الهدف الثامن:** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- **الهدف التاسع:** إقامة هياكل أساسية متينة، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛
- **الهدف العاشر:** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- **الهدف الحادي عشر:** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وصامدة ومستدامة؛
- **الهدف الثاني عشر:** ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- **الهدف الثالث عشر:** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
- **الهدف الرابع عشر:** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
- **الهدف الخامس عشر:** حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- **الهدف السادس عشر:** التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛
- **الهدف السابع عشر:** تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ب. تقدير نسب الفقر المدقع لسنة 2030:

لتقدير نسبة الفقر المدقع لعام 2030، تم استخدام نموذج الاتجاه العام، حيث تم أخذ سلاسل زمنية لكل منطقة، خلال الفترة 1990 – 2015، وبناء نموذج الإتجاه العام لكل منطقة، حيث أن y_i تمثل نسبة الفقر المدقع المقدرة بدلالة الزمن t، فحصلنا على النتائج التالية:

الجدول(5): نماذج الاتجاه العام لنسب الفقر المدقع لكل منطقة

المناطق	النموذج	1990	2015	تقدير نسبة الفقر 2030	تقدير سنة تحقيق الهدف
شرق آسيا والمحيط الهادئ	$\hat{Y}_i = -2{,}4\,t + 61{,}17$	61,3	2,3	0	2013
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	$\hat{Y}_i = -0{,}48\,t + 16{,}81$	14,8	3,9	0	2018
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	$\hat{Y}_i = -0{,}02\,t^2 + 0{,}33\,t + 5{,}13$	5,2	1,5	0	2010
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	$\hat{Y}_i = 0{,}01\,t^2 - 0{,}51\,t + 8{,}15$	6,2	4,2	4,05	2014
جنوب آسيا	$\hat{Y}_i = -1{,}34\,t + 51{,}75$	47,3	10,5	0	2025
إفريقيا جنوب الصحراء	$\hat{Y}_i = -0{,}04t^2 + 0{,}34\,t + 57{,}41$	54,7	41	4,11	2030
العالم	$\hat{Y}_i = -1{,}10\,t + 38{,}62$	35,9	9,9	0	2021

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي، ومخرجات برنامج *Eviews.4*

https://data.albankaldawli.org/topic/poverty?view=chart

من خلال نماذج الإتجاه العام المقدرة في الجدول(5)، يتبين أن نسبة الفقر المدقع سوف تقل عن 3% خلال عام 2030، أي أن الوتيرة المعتادة قبل 2015 في مكافحة الفقر المدقع على مستوى جميع مناطق العالم سوف تؤدي إلى تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في الوصول إلى نسبة فقر مدقع في حدود 3% عالميا.

كما يظهر من خلال الجدول أن هناك مناطق حققت هذا الهدف قبل الانطلاق فيه، وهي شرق آسيا والمحيط الهادئ (2013)، أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (2010)، بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2014)، ولو أن تقدير نسبة الفقر في هذه الأخيرة يظهر أنه سيكون في حدود 4,05% عام 2030، وهذا راجع للتذبذب ارتفاعا وانخفاضا في قيم نسب الفقر المدقع على مدار الفترة 1990 و2015. أما منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فيظهر بها أن نسبة الفقر المدقع سيصل إلى حدود 3% خلال سنة 2018، كما يسجل من خلال هذه النتائج أن كلا من جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء مازالتا وستظلان تعاني بشكل كبير من هذه الظاهرة، حيث أن جنوب آسيا ستحقق الهدف عام 2025، أما إفريقيا جنوب الصحراء وهي الأكثر تضررا ستحقق الهدف عام 2030. أما نسبة الفقر المدقع على مستوى العالم ستحقق النسبة المرجوة عام 2021.

كما أن هذه النتائج تتوافق مع ما جاء في رسالة مجموعة البنك الدولي لعام 2019، والتي جاء فيها: "تظهر أحدث التوقعات أنه إذا واصلنا بنفس الوضع والوتيرة المعتادة في معالجة الفقر المدقع قبل 2015، سيتمكن العالم من القضاء عليه بحلول عام 2030"[19].

IV.الخلاصة:

بعد دراسة موضوع الإشكالية التي تمحورت حول مكافحة الفقر المدقع في الدول النامية بين المتحقق والمأمول، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات والآفاق البحثية التالية:

1. نتائج الدراسة:

أ- حققت دول العالم النامي تقدما ملحوظا في مكافحة الفقر المدقع، وأثبتت أنها مرنة وقادرة على مقاومة الأزمات الاقتصادية الأخيرة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط. لكن حتى في ظل المعدل الحالي للتقدم، فإن ذلك لا يمنع من استمرار تعرض الفقراء للمعاناة؛

ب- تميزت كلا من نسبة الفقر وعدد الفقراء خلال الفترة 1981 و2008 عموما بالتراجع والانخفاض في الدول النامية، لكن هذا الانخفاض متفاوت من منطقة لأخرى، فنجده انخفض بشكل كبير في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وهذا منطقي بحكم تواجد دول انتهجت سياسات ناجحة لتخفيض الفقر مثل الصين، كما نجده انخفض بأقل حدة في باقي المناطق، وهذا الانخفاض راجع لإلتزام البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 189 دولة سنة 2000 بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة *MDGs*؛

ج- تميزت نسبة الفقر المحسوبة على أساس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم بالانخفاض في جميع مناطق الدول النامية خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2015، ما عدا منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي سجلت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وقد سجلت ارتفاعا بين سنتي 2013 و2015 من 2,6% إلى 4,2%. كما أن هذا الانخفاض النسبي كان كبيرا في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة جنوب آسيا، حيث بلغ متوسط الانخفاض السنوي في المنطقة الأولى حوالي 2,22%، أما المنطقة الثانية فبلغ فيها معدل الانخفاض السنوي حوالي 2,83%؛

د- حققت جميع مناطق الدول النامية الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية ما عدا إفريقيا جنوب الصحراء، هذه الأخيرة سجلت نسبة فقر قدرت بـ 41% سنة 2015، في حين أن المأمول تحقيقه هو 27,35%، أي أنها لم تحقق الهدف المتعلق بتخفيض نسبة الفقر إلى النصف، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى؛

هـ- من خلال خريطة توزيع الجوع على مستوى العالم، حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة *FAO*، خلال الفترة 2014 – 2016، فإن الدول الأكثر جوعا هي التي تقع في وسط وجنوب إفريقيا، وكذا الدول الواقعة في غرب آسيا، بالإضافة إلى دول غرب أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي؛

و- من خلال نماذج الإتجاه العام المقدرة، يتبين أن نسبة الفقر المدقع سوف تقل عن 3% خلال عام 2030، أي أن الوتيرة المعتادة قبل 2015 في مكافحة الفقر المدقع على مستوى جميع مناطق العالم سوف تؤدي إلى تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في الوصول إلى نسبة فقر مدقع في حدود 3% عالميا، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

2. المقترحات:

بالرغم من النتائج الإيجابية المتحققة عام 2015 بالنسبة لتخفيض الفقر المدقع إلا أنه مازال يفتك بعدد هائل من سكان المعمورة، خاصة في ظل الصعوبة الكبيرة في الوصول إلى هذه الفئة، وذلك لأنهم يعيشون غالبا في بيئات هشة ومناطق نائية، مما يؤدي إلى ضعف حصولهم على مستويات عالية من التعليم والرعاية الصحية والكهرباء ومياه الشرب، وغيرها من الخدمات الحيوية، هذا ما سيؤثر سلبا ويقف عائقا أمام تحقيق المأمول لعام 2030، وهو خفض نسبة الفقر المدقع إلى 3% عالميا، وقصد تحقيق هذا الهدف وإنهاء الفقر المدقع يمكن اقتراح الحلول التالية:

أ- وضع أنظمة للحماية الاجتماعية تكون أكثر شمولا وفعالية وتكاملا، من شأنها التخفيض من عدم المساواة في الدخل والتقليل من تركيز الفقر في ولايات على حساب ولايات أخرى؛

ب- وضع برنامج لتنمية الأسر الأشد فقراً ، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحسين وترقية حياة الطبقة الفقيرة، وذلك بواسطة تقديم فرص عمل جديدة تكون مولدة للدخل، بالإضافة إلى زيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة؛

ت- منح الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً ، الذين تتوفر فيهم مجموعة من الخصائص والمواصفات، والتي تتمثل في رعاية أسرة أو الاعتناء بمريض أو معوق أو عاجز...إلخ، بالإضافة إلى تنمية النشاطات الزراعية والصناعية المنتجة سواء الصغيرة أو المتوسطة؛

ث- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، حيث تشمل هذه المرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء؛

ج- إقامة المشاريع الزراعية في المناطق الريفية، حيث أنه من شأنها مساعدة المزارعين وخاصة الإناث منهم على زيادة الإنتاجية في المحاصيل المختلفة حسب طبيعة المنطقة، ومن خلال هذه المشاريع يستطيع المزارعون تسديد نفقات تعليم أولادهم ويضمنون الأمن الغذائي لأسرهم؛

ح- تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية؛

خ- دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة؛

د- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء، كإنشاء المدارس الدينية التي يتم التكفل بها من خلال التبرعات الشعبية، حيث أنها تساهم في تعليم وتشجيع الفقراء على مواصلة الدراسة؛

ذ- إنشاء قاعدة بيانات لقضايا الحد من الفقر تهدف إلى تبادل الطرق والحلول المبتكرة الناجحة بين البلدان النامية، حيث تعتبر قاعدة البيانات جزءا من بوابة النمو العالمي لتخفيف الفقر والنمو الشامل؛

ر- شمول التنمية لكافة مناطق ومكونات البلد، بحيث لا يتم تفضيل منطقة أو فئة معينة على حساب منطقة أو فئة أخرى، لأن هذا من شأنه إحداث خلل كبير في عملية التنمية، بالإضافة إلى تكريس مشكلات متعددة كالشعور بالطبقية والجهوية وسوء توزيع الدخل؛

ز- تفعيل دور السياسات الاقتصادية الخارجية وعدم الاكتفاء باستخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد، كالاستفادة من التكتلات الإقليمية مثلا؛

ط- التركيز على العنصر البشري ورفع كفاءته باعتباره أساس التنمية؛

ص- ضرورة إشراك جميع الأطياف في التعبئة لإنجاح أي برنامج تنموي، خاصة البرامج التي تستهدف القضاء على المشكلات الاجتماعية كالفقر مثلا؛

ض- تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية، مثل الزكاة والوقف، لما لهما من دور في علاج الفقر؛

ع- توفير المناخ الديمقراطي المناسب والملائم لتحقيق التنمية.

3. آفاق الدراسة:

إن بعض الموضوعات تستحق المزيد من الدراسة والبحث، وهي:

1- البحث في آليات وسياسات التوزيع العادل للدخل في الدول النامية، بإعتباره المؤشر الأساسي للإستفادة من معدلات النمو المرتفعة لصالح الفقراء؛

3- دراسة تقييمية لمدى قدرة الجزائر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، من خلال النتائج المتحققة من خلال الفترة 2015 – 2019.

الملحق رقم (1)

An update to the World Bank's estimates of consumption poverty in the developing world*

The World Bank has been regularly monitoring the progress of developing countries against absolute poverty. Drawing on data and expertise from all regions, the Bank's researchers have just completed their latest update covering the period 1981-2008, with preliminary estimates (on a smaller sample) for 2010

- The latest estimates draw on over 850 household surveys for almost 130 developing countries, representing 90% of the population of the developing world. The surveys are mostly produced by national statistics offices. Results for 2005 and 2008 are based on interviews with 1.23 million randomly sampled households. However, survey coverage tends to be poorer in the 1980s and in some regions even today.
- All money values are in real terms, adjusting for inflation and using exchange rates that reflect actual prices prevailing in each country. (Thus allowing for the fact that many commodities are not traded internationally, and so are cheaper in poor countries.)
- All past estimates have been revised back to 1981 on a consistent basis.
- Lags in data availability mean that 2008 is the most recent year we can make a reliable global estimate, although more recent data are available for many countries, allowing a preliminary estimate for 2010.

The main poverty line is $1.25 a day at 2005 prices, but other lines are also used

- $1.25 is the average of the national poverty lines found in the poorest 10-20 countries. Using this line, poverty in the world as a whole is being judged by what "poverty" mean in the world's poorest countries.
- Naturally, better off countries tend to have higher poverty lines than this frugal standard. $2 a day is the median poverty line for all developing countries.
- $1 a day is also used, which is close to India's (old) national poverty line. This is an exceptionally frugal line even by the standards of the world's poorest countries.

Of course, data are never ideal, but they are getting better over time

- There has been a huge expansion in the number of nationally-representative household surveys available for developing countries. The first time these estimates were done by the Bank (in work done for the 1990 *World Development Report*) based on 22 surveys, for 22 countries.
- Consumption (expenditure on commodities, including in-kind) is preferred to income when both are available. Consumption is used for two-thirds of the surveys used here.
- However, consumption does not allow for non-market goods—such as access to health care and schooling. Nor does it allow for inequality within the household.
- To gain a complete assessment these poverty measures must be complemented by other indicators, including access to health care and schooling. See the *World Development Indicators* for data on these and other "non-income" dimensions of poverty.

* Briefing note prepared by Shaohua Chen and Martin Ravallion, Development Research Group, World Bank (03-01-12) . For further details on the methodology used for the Bank's global poverty measures and various tests of robustness see Shaohua Chen and Martin Ravallion, "The Developing World is Poorer than we Thought, but no Less Successful in the Fight Against Poverty," *Quarterly Journal of Economics*, 2010, Vol. 125. Issue 4, pp. 1577-1625.

For the first time since this monitoring task began, the data indicate a decline in both the poverty rate and the number of poor in all six regions of the developing world

- Between 2005 and 2008 the percentage living below $1.25 a day and the number of people fell in all six regions. This is the first time this has happened over three-yearly intervals since 1981.
- The overall percentage of the population of the developing world living below $1.25 a day in 2008 is 22%, slightly more than half its value in 1990, while 52% lived below $1.25 in 1981.
- That means that 1.29 billion people in 2008 lived below $1.25 a day, as compared to 1.94 billion in 1981. 2.47 billion people in 2008 consumed less than $2 a day, as compared to 2.59 billion in 1981.
- The trend decline in the $1.25 a day poverty rate was 1.05% points per year (standard error=0.06% points). But trend is much lower—0.54% per year—if one excludes China.

Figure: Poverty rates for the developing world 1981-2008

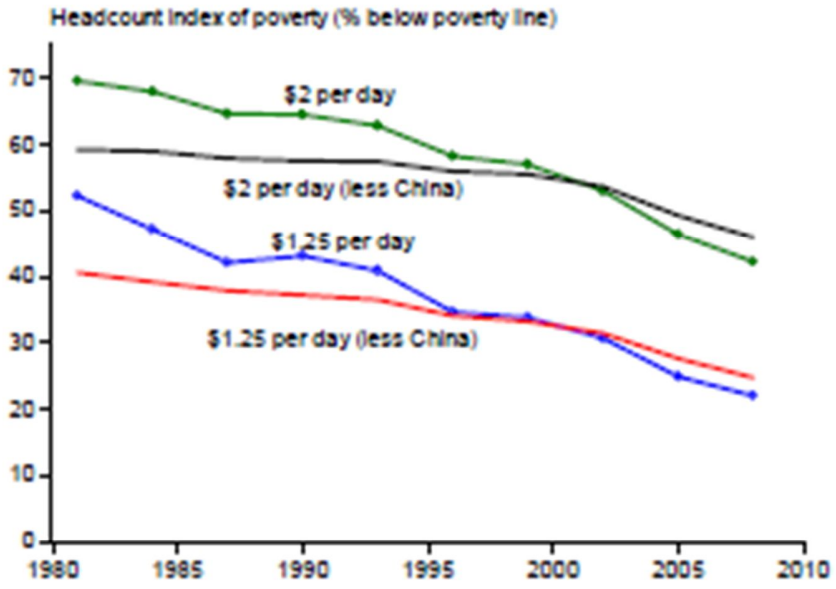

Other poverty lines show similar trends

- 14% of the population of the developing world lived below $1 a day in 2008—801 million people—down from 31% in 1990 and 42% in 1981.
- 43% lived below $2 a day in 2008 (2.47 billion); 65% in 1990; 70% in 1981.

The developing world as a whole has already attained the first Millennium Development Goal of halving the 1990 incidence of extreme poverty by 2015

- Using the $1.25 a day line, the developing world as a whole reached the MDG1 in 2010, despite the global financial crisis.
- And if one focuses on those below $1 a day, the 1990 poverty rate was halved by 2008.
- However, progress has been uneven across regions.

Uneven progress across the Bank's regions, but (for the first time) progress in all regions

- Dramatic progress in **East Asia**. Looking back to the early 1980s, East Asia was the region with the highest incidence of poverty in the world, with 77% living below $1.25 a day in 1981. By 2008 this had fallen to 14%.
- In **China** alone, 662 million fewer people living in poverty by the $1.25 standard, though progress in China has been uneven over time. In 2008, 13% (173 million people) of China's population still lived below $1.25 a day.
- In the developing world outside China, the $1.25 poverty rate has fallen from 41% to 25% over 1981-2008, though not enough to bring down the total number of poor, which was around 1.1 billion in both 1981 and 2008, although rising in the 1980s and '90s, then falling since 1999.
- The $1.25 a day poverty rate has fallen in **South Asia** from 61% to 36% between 1981 and 2008. The proportion of poor is lower now in South Asia than any time since 1981.
- The number of poor had been generally rising in **Latin America and the Caribbean** (LAC) until 2002. But we have seen sharply falling poverty counts (and percentage poor) in LAC since then.
- The rising incidence and number of poor in **Eastern Europe and Central Asia** has also been reversed since 2000. EECA reached MDG1 in 2008.
- The **Middle East and North Africa** had 8.6 million people—or 2.7% of the population—living on less than $1.25 a day in 2008, down from 16.5 million in 1981. However, the poor survey coverage for MENA creates uncertainty about the estimated poverty rates.
- For the first time since 1981 we have seen less than half the population of **Sub-Saharan Africa** (SSA) living below $1.25 a day. 47% lived below this poverty line in 2008, as compared to 51% in 1981. The $1.25 a day poverty rate in SSA has fallen almost 10% points since 1999. 9 million fewer people living below $1.25 a day in 2008 than 2005.

Good news, but a great many people remain poor and vulnerable in all regions

- At the current rate of progress there will still be around 1 billion people living below $1.25 per day in 2015.
- Most of the 649 million fewer poor by the $1.25 per day standard over 1981-2008 are still poor by the standards of middle-income developing countries, and certainly by the standards of what poverty means in rich countries.
- There has been less long-run progress in getting over the $2 per day hurdle. Indeed, we see only a small drop in the number of people living below $2 per day, from around 2.59 billion in 1981 to 2.47 billion in 2008, although the number rose then fell within the period, and has fallen substantially since 1999, when 2.94 billion lived below $2 a day.
- The number of people living between $1.25 and $2 has almost doubled from 648 million to 1.18 billion between 1981 and 2008.
- The marked bunching up just above the $1.25 line points to the fact that a great many people remain vulnerable.

Open access to the Bank's global poverty data

- On February 29, a substantially revised and updated version of the Bank's website *PovcalNet* will be released, which will allow public access to the primary data, to replicate these estimates and to make estimates for selected countries and alternative poverty lines.

الملحق رقم (2)

Table: Poverty measures for $1 a day, $1.25 a day and $2 a day, by region 1981-2008

$1 a day

	% of population below $1.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	66.1	49.4	38.7	40.6	35.4	23.3	23.6	17.8	9.5	7.8
China	73.5	52.9	38.0	44.0	37.7	23.7	24.1	19.1	9.2	7.4
Eastern Europe and Central Asia	1.0	0.8	0.8	1.1	1.5	2.1	2.1	1.2	0.8	0.3
Latin America and the Caribbean	7.9	9.2	8.5	8.8	8.1	8.1	8.8	8.9	6.5	5.0
Middle East and North Africa	4.0	3.2	2.6	2.2	1.7	1.8	2.0	1.6	1.4	1.2
South Asia	43.6	39.7	37.6	36.1	33.7	30.7	27.9	26.9	22.9	19.9
Sub-Saharan Africa	40.4	44.2	43.6	45.6	48.7	47.2	47.0	44.7	41.1	37.3
Total	41.6	34.7	30.1	30.8	28.7	23.5	23.1	20.6	16.0	14.0
	Number of people (in millions) below $1.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	939.5	736.1	606.8	669.0	607.4	415.2	434.3	336.9	185.2	154.7
China	730.4	548.6	412.4	499.1	444.4	288.7	302.2	244.7	119.7	97.4
Eastern Europe and Central Asia	4.1	3.4	3.5	4.9	6.9	9.8	9.7	5.6	3.6	1.3
Latin America and the Caribbean	28.9	35.8	34.9	38.5	37.5	39.0	44.3	47.0	35.8	28.2
Middle East and North Africa	6.8	6.0	5.3	4.8	4.2	4.7	5.3	4.5	4.3	3.8
South Asia	405.1	396.5	403.0	413.6	411.6	397.7	382.7	389.1	346.8	315.1
Sub-Saharan Africa	160.8	191.4	205.5	233.9	270.5	283.6	305.5	313.4	310.4	302.8
Total	1545.3	1369.3	1258.9	1364.7	1338.1	1150.0	1181.9	1096.5	886.1	805.9

Note: Regions with survey coverage less than 50% of the population are highlighted.

$2 a day

	% of population below $2.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	92.4	88.3	81.6	81.0	75.8	64.0	61.7	51.9	39.0	33.2
China	97.8	92.9	83.7	84.6	78.6	65.1	61.4	51.2	36.9	29.8
Eastern Europe and Central Asia	8.3	6.7	6.3	6.9	9.2	11.2	12.1	7.9	4.6	2.2
Latin America and the Caribbean	23.8	26.8	22.4	22.4	21.7	21.0	22.0	22.2	16.7	12.4
Middle East and North Africa	30.1	27.1	26.1	23.5	22.1	22.2	22.0	19.7	17.4	13.9
South Asia	87.2	85.6	84.5	83.6	82.7	80.7	77.8	77.4	73.4	70.9
Sub-Saharan Africa	72.2	74.7	74.3	76.0	78.1	77.5	77.5	76.1	74.1	69.2
Total	69.6	68.0	64.8	64.6	63.1	58.6	57.4	53.5	46.9	43.0
Total excl. China	59.3	59.1	58.2	57.7	57.8	56.4	56.1	54.2	49.9	47.0
	Number of people (in millions) below $2.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	1312.9	1316.3	1279.0	1333.8	1300.7	1139.9	1137.6	983.9	757.5	659.2
China	972.1	963.3	907.1	960.8	926.3	792.1	769.7	654.9	481.6	394.6
Eastern Europe and Central Asia	35.7	29.5	28.8	31.9	43.1	52.8	57.0	37.2	21.7	10.4
Latin America and the Caribbean	86.6	104.2	92.2	97.6	99.9	101.7	111.4	117.6	91.7	70.5
Middle East and North Africa	51.8	51.2	53.9	52.9	53.5	57.1	59.8	56.8	52.7	44.4
South Asia	810.6	854.8	905.9	958.8	1010.4	1047.3	1068.8	1119.7	1113.1	1124.6
Sub-Saharan Africa	287.6	323.8	350.4	389.2	434.0	466.0	503.3	533.3	559.1	562.3
Total	2585.3	2680.0	2710.2	2864.1	2941.5	2864.8	2937.9	2848.4	2595.8	2471.4
Total excl. China	1613.2	1716.7	1803.1	1903.3	2015.2	2072.7	2168.2	2193.5	2114.2	2076.8

Note: Regions with survey coverage less than 50% of the population are highlighted.

$2 a day

	% of population below $2.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	92.4	88.3	81.6	81.0	75.8	64.0	61.7	51.9	39.0	33.2
China	97.8	92.9	83.7	84.6	78.6	65.1	61.4	51.2	36.9	29.8
Eastern Europe and Central Asia	8.3	6.7	6.3	6.9	9.2	11.2	12.1	7.9	4.6	2.2
Latin America and the Caribbean	23.8	26.8	22.4	22.4	21.7	21.0	22.0	22.2	16.7	12.4
Middle East and North Africa	30.1	27.1	26.1	23.5	22.1	22.2	22.0	19.7	17.4	13.9
South Asia	87.2	85.6	84.5	83.6	82.7	80.7	77.8	77.4	73.4	70.9
Sub-Saharan Africa	72.2	74.7	74.3	76.0	78.1	77.5	77.5	76.1	74.1	69.2
Total	69.6	68.0	64.8	64.6	63.1	58.6	57.4	53.5	46.9	43.0
Total excl. China	59.3	59.1	58.2	57.7	57.8	56.4	56.1	54.2	49.9	47.0
	Number of people (in millions) below $2.00 a day in 2005 PPP									
Region	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
East Asia and Pacific	1312.9	1316.3	1279.0	1333.8	1300.7	1139.9	1137.6	983.9	757.5	659.2
China	972.1	963.3	907.1	960.8	926.3	792.1	769.7	654.9	481.6	394.6
Eastern Europe and Central Asia	35.7	29.5	28.8	31.9	43.1	52.8	57.0	37.2	21.7	10.4
Latin America and the Caribbean	86.6	104.2	92.2	97.6	99.9	101.7	111.4	117.6	91.7	70.5
Middle East and North Africa	51.8	51.2	53.9	52.9	53.5	57.1	59.8	56.8	52.7	44.4
South Asia	810.6	854.8	905.9	958.8	1010.4	1047.3	1068.8	1119.7	1113.1	1124.6
Sub-Saharan Africa	287.6	323.8	350.4	389.2	434.0	466.0	503.3	533.3	559.1	562.3
Total	2585.3	2680.0	2710.2	2864.1	2941.5	2864.8	2937.9	2848.4	2595.8	2471.4
Total excl. China	1613.2	1716.7	1803.1	1903.3	2015.2	2072.7	2168.2	2193.5	2114.2	2076.8

Note: Regions with survey coverage less than 50% of the population are highlighted.

V. الهوامش والإحالات:

(1)- الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة لتحويل عالمنا**، تاريخ الاطلاع: 18 مارس 2017، http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

(2)- سعد بن محمد العبيد، **الفقر، أسبابه وعلاجه**، أوراق عمل، ص1.

(3)- حسن طبرة، الفقر.. مفهومه وأنواعه، الحوار المتمدن، العدد 2303، 2008/6/5، مواضيع وأبحاث سياسية. تاريخ الإطلاع: 20 مارس 2014. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136836

(4)- عبد الرزاق فارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/ فبراير 2001، ص21.

(5)- كمال حطاب، **دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر**، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، المجلد 18، العدد 4، 2002، ص1305.

(6)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص43.

(7)- المرجع نفسه، ص 44.

(8)- مصطفى محمود عبد السلام، **المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص53.

(9)- منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، **حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر**، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد 5، سبتمبر 2010، ص6.

(10)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان**، تقرير 2010، ص33.

(11)- حمزة كريم محمد، **الفقر... تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي**، بحث مقدم إلى الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية ببيت الحكمة للفترة 23/22 أكتوبر 2000، منشور ضمن كتاب: الفقر والغنى في الوطن العربي، بغداد، 2002، ص46.

(12)- مجموعة بحوث التنمية، ***An update to the world Bank's estimates of consumption poverty in the developing world***، البنك الدولي، 29 فيفري 2012، (أنظر الملحقين1 و2).

(13)- الأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015**، نيويورك، 2015، ص4-8.

(14)- البنك الدولي، **تقديرات جديدة تكشف عن تراجع معدلات الفقر المدقع**، تاريخ الإطلاع: 30 سبتمبر 2013. http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/0,,contentMDK:23132479~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:469372,00.html

(15)- البنك الدولي، **عرض عام لأوضاع الفقر**، تاريخ الإطلاع: 15 جوان 2017. http://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview

(16)- رسالة مجموعة البنك الدولي، تاريخ الإطلاع: 18 سبتمبر 2019. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview

(17)- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير لحالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015**، تاريخ الإطلاع: 15 جوان 2017. http://www.fao.org/hunger/glossary/ar

(18)- الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة لتحويل عالمنا**، تاريخ الإطلاع: 18 مارس 2017. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

(19)- رسالة مجموعة البنك الدولي، تاريخ الإطلاع: 18 سبتمبر 2019. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview